

حددوا شروطاً يجب توافرها في أعضاء المجلس الأعلى للتخصيص المزمع تأسيسه

# اقتصاديون: إطلاق قطار الخصخصة يجب أن يتزامن مع خطة التنمية

شريف حمدي

في إطار خطة التنمية المزمع تنفيذها، أقرت الحكومة تشريعات قانونية لدعم تفعيل هذه الخطة، بالإضافة إلى تشريعات قانونية أخرى يتوقع إقرارها. أبرزها قانون التخصيص الذي من أهم مواده إنشاء مجلس أعلى للتخصيص يكون منوطاً به تنظيم برنامج تخصيص قطاعات الدولة بعد إقرار القانون الذي سيضعي إشارة الحركة لقطار الخصخصة الذي يراوح مكانه منذ سنوات طويلة.

الأبناء: رصدت آراء فعاليات اقتصادية حول أهم القطاعات الحيوية التي يجب أن تكون على أجندة أعمال المجلس المقترح انشاؤه لتدعيم خطة التنمية، وكذلك أهم ملامح تشكيلته ليكون فاعلاً ونزيهاً عند البدء في تنفيذ برنامج التخصيص، بالإضافة إلى رصد آثار عمليات التخصيص على العمالة الوطنية واقتراحات حلها بحيث تحقق المعادلة الصعبة وهي تخصيص قطاعات الدولة لزيادة القدرة الإنتاجية بأعلى درجات الجودة وفي نفس

الوقت عدم المساس بالعمالة الوطنية. وفي هذا السياق، أجمعت المصادر على أن خطة التنمية ستتركز في الأساس على القطاع الخاص، وبالتالي يجب المضي قدماً في التخصيص تزامناً مع بدء تنفيذ الخطة، مشددة على ضرورة إطلاق العنان للقطاع الخاص ليقوم بدوره كشريك أساسي في العملية التنموية. وأشارت المصادر إلى ضرورة وضع ضوابط لحماية العمالة الوطنية، التي

تقوم بدورها على الوجه الأكمل، من التعسف، بحيث لا تنفجر مشكلة اجتماعية تجرّس عملية الخصخصة المتعقبة في الأساس. وأكدت المصادر أن الهدف من برنامج التخصيص ليس بيع القطاع العام وإنما الهدف المرجو منه هو تطوير أداء هذه القطاعات وزيادة قدرتها الإنتاجية وترسيخ مبدأ المنافسة لضمان الحصول على أفضل المنتجات والخدمات. وفيما يلي تفاصيل آراء الفعاليات الاقتصادية:

في البداية أكد رئيس البنك الصناعي الأسبق ورئيس مجلس إدارة شركة أفكار القابضة صالح اليوسف أنه في حال إقرار قانون التخصيص وإنشاء مجلس أعلى يكون منوطاً به تنفيذ برنامج التخصيص يجب مراعاة الأولويات التي يجب أن تكون على أجندة أعمال المجلس.

برنامج زمني

وأوضح أنه يجب قبل البدء في برنامج التخصيص أن يعكف المجلس الأعلى للتخصيص المزمع تأسيسه على وضع برنامج زمني محدد لتنفيذ خطة التخصيص فضلاً عن أسس تقييم الأصول المملوكة للدولة في مختلف القطاعات.

الوزارات الخدمية

وقال اليوسف إن الوزارات التي تقدم خدمات تعاني فوضى عارمة وضعفاً في الأداء يجب أن يكون لها الأولوية عند البدء في برنامج التخصيص، لافتاً إلى أن قطاع المواصلات من أكثر القطاعات التي تقدم خدمات لا يرضى عنها أحد، خاصة فيما يتعلق بالبريد.

وأضاف اليوسف كما يجب أن تحظى المؤسسات التي لها ميزانيات خاصة بالأولوية عند بدء البرنامج، لافتاً إلى أن هذه المؤسسات تمثل عبئاً على كاهل الدولة، وبالتالي يجب التخلص منها على أن يظل للحكومة حق الإشراف عليها.

دعم خطة التنمية

وأوضح اليوسف أن إقرار قانون التخصيص سيدعم خطة التنمية بشكل كبير، لافتاً إلى أن طرح المشاريع التي تهيم عليها الحكومة وإسنادها للقطاع الخاص سيؤدي إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في العملية التنموية بشكل عام، فالطالبية بإطلاق العنان للقطاع الخاص ليستسنى له القيام بدوره كشريك أساسي في التنمية الاقتصادية بات مطلباً ملحا.

ولفت إلى أن الكويت تأخرت كثيراً في تطبيق برنامج التخصيص وأنه حان الوقت للمضي قدماً في هذا البرنامج الاقتصادي الذي سيدعم ويقوّع خطة التنمية المزمع تنفيذها خلال السنوات الأربع المقبلة.

معضلة العمالة

وحول آثار عمليات التخصيص على العمالة الوطنية واقتراحات حلها أفاد اليوسف بأن هذه المشكلة حلها بسيط، يتمثل في التركيز على العمالة المؤهلة والتي لها دور في الزيادة الإنتاجية سواء كانت عمالة وطنية أو غير وطنية، مشيراً إلى أن عهد التكالبية يجب أن يمضي بلا رجعة، لأن هذا هو السبب الحقيقي في الخدشات المتردية التي تقدمها الوزارات والهيئات والمؤسسات التابعة للدولة.

وأوضح في هذا الإطار أنه يجب أن تضع الدولة الضوابط الكفيلة بحماية العمالة الوطنية التي تؤدي دورها على الوجه الأكمل من التعسف عند خصخصة المنشآت التي يعملون فيها، بحيث لا يترتب على برنامج التخصيص تخبير مشكلة اجتماعية. ويسؤاله عن التشكيلة المثلى للمجلس



صالح اليوسف



توفيق الجراح



نجيب الصالح



دشمان العيسى

## اليوسف: إقرار قانون التخصيص سيدعم خطة التنمية المزمع تنفيذها خلال السنوات الأربع المقبلة

## الجراح: فكرة إنشاء المجلس جيدة من حيث المبدأ.. ولكن المهم القدرة على تنفيذ البرنامج

## الصالح: نجاح برنامج التخصيص مرهون بأعضاء المجلس وقدرتهم على اتخاذ القرار المناسب

## العيسى: كل القطاعات بلا استثناء تعاني من مشاكل معوقة للتنمية ويجب حلها بسرعة

الأعلى للتخصيص، رد اليوسف قائلاً أنه يجب أن تكون تشكيلته هذا المجلس عبارة عن مزيج من أصحاب الخبرات الحكومية، وكذلك أصحاب الخبرات في القطاع الخاص المشهود لهم بالإمانة، أي أصحاب السير الذاتية النظيفة، مشدداً على ضرورة ألا يضم المجلس بين تشكيلته أصحاب المصالح والمتنافعين، وأنه يجب إقصاء ملاك المجاميع الاقتصادية المعروفة بحيث لا يستفيد أي منهم من المعلومات السريّة، كما يجب أن يضم المجلس أهل الاختصاص في كل المجالات، سواء الاقتصادية أو القانونية

من جانبه، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة جمعيات الأسواق التجارية توفيق الجراح إن تخصيص القطاعات وخطة التنمية وجهان لعملة واحدة، بمعنى أن خطة التنمية ستركز في الأساس على القطاع الخاص الذي يجب أن تكون له اليد الطولى في العملية الإنتاجية والخدمية.

فكرة المجلس

وأوضح الجراح أن فكرة إنشاء مجلس أعلى للتخصيص جيدة من حيث المبدأ، ولكن الأمر يتوقف على القدرة على تنفيذ برنامج التخصيص.

وأشار إلى أن هناك العديد من القطاعات التي يجب تخصيصها وفي مقدمتها المواصلات لأنه يضم البريد والاتصالات، خاصة أن خطة التنمية المزمع تنفيذها تحتوي على مشروع مترو الأنفاق وهو مشروع كبير يجب إسناده للقطاع الخاص. وحول مواصفات أعضاء المجلس

## ملاح تشكيلته المجلس

شددت المصادر على ضرورة أن يحدد قانون التخصيص مواصفات وشروطاً خاصة يجب أن تتوفر في أعضاء المجلس المقترح واجمعوا على الآتي:

- 1 - أن يكونوا أصحاب خبرات كبيرة سواء في العمل الحكومي أو الخاص.
- 2 - أن يكونوا من أهل الاختصاص في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية والقانونية والأكاديمية.
- 3 - ألا يكونوا محسوبين على مجاميع اقتصادية لديها اطماع في بعض الشركات التابعة للدولة.
- 4 - أن يكون مشهوداً لهم بالكفاءة والأمانة والسمعة الحسنة.
- 5 - أن يتحلوا بالشفافية المطلقة عند طرح المشاريع للتخصيص.
- 6 - أن يكون لديهم القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ومتابعة المشروعات بعد تخصيصها.

## تخصيص «الكويتية» مطلوب..

## ولكن ليس بثمن بخس

أكد صالح اليوسف أن تخصيص مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية أمر ملح في الوقت الراهن، لافتاً إلى أن الحكومة لديها النية الحقيقية في تخصيصها بدليل أنها حولتها من مؤسسة إلى شركة لتسهيل إجراءات خصصتها، ومشدداً على ضرورة أن تخضع أصول الشركة لتقييم عادل، لأن «الكويتية» ليست مجرد أسطول طائرات وحسب، وإنما توجد هناك مواقع ومحطات ومبان خارج الكويت، وبالتالي لابد من تقييمها من قبل طرف مستقل ومحايد لأنها أموال عامة ويجب أن يتعد عنها أصحاب المصالح الذين يريدون شراءها بثمن بخس.

المقترح تأسيسه قال الجراح: يجب أن تتوافر فيه الخبرة والكفاءة والنزاهة وأن يتحلوا بالشفافية المطلقة عند طرح

الجراح أن هناك محاذير معينة يجب أن تضعها الدولة وتراقب تنفيذها عند اسناد مشروع ما للقطاع الخاص، من ضمنها أو على رأسها حماية العمالة الوطنية، وذلك من خلال ضمانات معينة يلتزم بها القطاع الخاص، مشيراً إلى أن الحكومة عليها أن تظل تدعم القطاعات بعد تخصيصها على أن ترفع هذا الدعم بشكل تدريجي عندما تتأكد من حسن سير العمل في هذه القطاعات مع عدم التخلي عن العمالة الوطنية المنتجة.

واقترح الجراح تدريب العمالة الوطنية على أعلى مستوى ومن خلال أحدث البرامج التدريبية لتكون مؤهلة للاندماج في سوق العمل تحت راية القطاع الخاص، مشيراً إلى أن هناك مزيداً من الوقت قبل البدء في تنفيذ برنامج التخصيص على اعتبار أن قانون التخصيص لم يقر بعد، وبالتالي فالفرصة سانحة للبدء في مشروع تنبئها الدولة لتدريب الكوادر الوطنية قبل انطلاق قطار الخصخصة.

كل القطاعات مهمة

أما رئيس مجلس إدارة شركة المصالح العقارية نجيب الصالح فأكد أن كل القطاعات حيوية ومهمة، وبالتالي يجب أن تحظى جميعها بأولوية المجلس الأعلى للتخصيص عند بدء قيامه بمهامه، مشيراً إلى أن الكويت تأخرت في التخصيص، وعلى ذلك فإن معدلات المنافسة متدنية إلى حد كبير.

وقال الصالح إن ترسيخ مبدأ المنافسة من قبل القائمين على مشروع التخصيص لابد أن يكون شفهياً، وأن يكون الاهتمام بكل القطاعات بنفس القدر من

الأهمية، لافتاً إلى أن كل القطاعات تشكل مكونات المنظومة العامة للدولة.

عصر الخبرة

وحول التشكيلة المثلى من وجهة نظره للمجلس المقترح تأسيسه قال الصالح أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في أعضاء المجلس هو الخبرة، لافتاً إلى أن هذا العنصر يشكل أهمية كبيرة ويكاد يكون أهم العناصر في عملية التخصيص بشكل عام، مضيفاً أن نجاح البرنامج مرهون بأعضاء هذا المجلس.

وذكر في هذا السياق أنه لابد أن يكون لدى الأعضاء القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، فضلاً عن متابعة المشروعات التي سيتم تخصيصها لضمان سير العمل فيها على النحو المرجو، مشيراً إلى أن العملية ليست مجرد بيع قطاعات الدولة للقطاع الخاص وحسب، فهذا ليس هو الهدف من برنامج التخصيص، إنما الهدف هو تطوير أداء هذه القطاعات وزيادة قدرتها الإنتاجية.

قطاع المواصلات

من جانبه، شدد استاذ الاقتصاد والعلوم السياسية دشمان العيسى على ضرورة إقرار قانون التخصيص، لافتاً إلى أن هذا القطاع يواصل أداءه المتدني منذ أكثر من 15 عاماً.

وأضاف في هذا السياق أن الوزارات التي تقدم خدمات مقابل رسوم وتنتظر أن يقوم المراجعون بالذهاب إلى مقرها لدفع ما عليهم من رسوم مستحقة يدل على وجود اختلالات هيكلية في هذه المؤسسات. ولفت العيسى إلى أن كل القطاعات بلا استثناء تعاني من مشاكل كثيرة تعوق التنمية بشكل عام، وبالتالي يجب الإسراع في إقرار قانون الخصخصة والبدء في تطبيق البرنامج ليكون ذلك متزامناً مع خطة التنمية التي تعول عليها الحكومة كثيراً في تحريك العجلة الاقتصادية والخروج من النفق المظلم الذي دخله الاقتصاد المحلي جراء التداعيات السلبية للأزمة العالمية. وأشار العيسى في هذا السياق إلى أن خطة التنمية لن تحقق المرجو منها مادام أغلب القطاعات الاقتصادية تحت هيمنة الحكومة، لافتاً إلى أن نجاح خطة التنمية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنجاح برنامج التخصيص.

وعن آثار عمليات التخصيص على العمالة الوطنية أوضح العيسى أن القطاع الخاص بإمكانه استيعاب العمالة الوطنية شريطة أن تكون قادرة على المشاركة بفاعلية في إنتاجية هذا القطاع، لافتاً إلى أن مؤسسات القطاع الخاص يتوافر فيها قدر كبير من الأمان الوظيفي لمن يريد أن ينتج وفتحاً سيجد القطاع الخاص فاتحاً ذراعيه، أما من يريد أن يعمل بثقافة الدوام الحكومي فلن يكون له مكان تحت مظلة القطاع الخاص.

وعن تشكيلته المجلس قال العيسى إن المجلس لابد أن يتألف من قانونيين وأكاديميين فضلاً عن أعضاء مجلس أمة من اللجنة المالية.

# «جلوبل»: البورصة تودّع الربع الأول بمعطيات جديدة وسيولة متدفقة

## تقرير

قال تقرير شركة بيت الاستثمار العالي (جلوبل) إن سوق الكويت للأوراق المالية ودّع الربع الأول من العام 2010 مسجلاً أداءً إيجابياً على صعيد مؤشراته الرئيسية والتي جلت مكاسب ملحوظة بدعم واضح من أكبر صفقة عالمية، والمبرمة بين «زين» وشركة والتي تم التوقيع بين الطرفين رسمياً في امستردام يوم الأربعاء الموافق 30 مارس 2010.

وأوضح التقرير أن السوق استجاب بشكل سريع مع تلك المعطيات التي أعطت دفعة معنوية هائلة للمستثمرين بضح المزيد من السيولة في السوق حيث وضع جلوبل ارتفاع قيم المتغيرات الثلاث من كمية متداولة، قيمة متداولة وعدد صفقات خلال الربع الأول مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي وأيضاً مع الربع الرابع للعام 2009، بينما وضحت آثار التعافي من خلال الإدراجات الجديدة خلال العام الحالي والتي بلغت خلال أول ثلاثة شهور 3 شركات ضمن قطاع الاستثمار وانتقال 3 شركات أخرى من السوق الموازي إلى السوق الرسمي ضمن قطاع العقار بعد استيفائها لجميع الشروط.

وبين أنه على صعيد أداء المؤشرات الرئيسية خلال الربع الأول من العام 2010 فقد ارتفع مؤشر جلوبل العام الذي يقوم بقياس أداء السوق بناءً على طريقة الوزن السوقي للأسهم المدرجة، بمقدار 24,70 نقطة (13,27٪) وصولاً إلى مستوى 210,95 نقطة، بينما ارتفع المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية بمقدار 528,3 نقطة (7,54٪) ليغلق عند مستوى 7,533,6 نقطة خلال نفس الفترة. ونسوة التقرير إلى أن شركة رابطة الكويت والخليج للنقل سجلت أكبر ارتفاع في القيمة الرسائية في قائمة الأسهم المرتفعة، حيث بلغت نسبة ذلك الارتفاع 132,64٪، تلتها شركة كي جي لوجستك بنسبة قاربت 126,32٪ بينما سجلت الشركة الخليجية الدولية للاستثمار أكبر خسارة في قيمتها ضمن قائمة الأسهم المنخفضة، بلغت نسبتها 55,43٪، تلتها في التراجع شركة نفائس القابضة بخسارة في قيمتها بنسبة 45,19٪. وعلى صعيد المتغيرات الثلاثة خلال الربع الأول من العام 2010 فقد سجلت ارتفاعاً في قيمها مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي حيث بلغ إجمالي القيمة المتداولة 30,35 مليار سهم بارتفاع بلغت نسبته 77,72٪ مقارنة مع الربع الأول من العام 2009

بينما بلغ إجمالي القيمة المتداولة خلال الشهور الثلاثة من العام الحالي 4,56 مليارات دينار مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 32,20٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام 2009. وعلى صعيد أداء سيولة القطاعات فقد جاء قطاع الخدمات في مقدمة القطاعات سيولة مستحوذاً على ما نسبته 32,80٪ من إجمالي القيمة المتداولة، تبعه قطاع الاستثمار مستحوذاً على ما نسبته 22,52٪ من إجمالي القيمة المتداولة. وعلى صعيد الشركات القيادية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والمتمثلة في أكبر 10 شركات من حيث القيمة السوقية يمكن القول أنها أثرت بشكل إيجابي على أداء السوق منذ بداية العام 2010 حيث ارتفع إجمالي القيمة السوقية لأكثر عشر شركات بنسبة 19,18٪ لتبلغ 17,54 مليار دينار. حيث سجل سهم شركة زين الارتفاع الأكبر في قيمته السوقية مرتفعاً بنسبة 33,33٪ خلال الربع الأول من العام 2010 متفوقاً بشكل إيجابي من صفقة بيع «زين - أفريقيكا»، تبعه بنك الخليج مرتفعاً بنسبة 21,67٪. من جانب آخر، سجل سهم البنك الأهلي الكويتي التراجع الوحيد في قيمته السوقية بانخفاضه 9,52٪ خلال الفترة نفسها.

